



بلاغ صحفي

تبعاً لما نشر في بعض المنابر الإعلامية بتاريخ 17 ماي 2014، من ادعاءات بتهديد وزير العدل والحريات للقاضي محمد عنبر، عقب شكاية تقدم بها أمام جهة قضائية.

فإن وزير العدل والحريات ينفي نفيًا قاطعاً ما ورد في الخبر المذكور، ويؤكد أنها محض مزاعم لا أساس لها من الصحة، وما على المعني بالأمر إلا أن يقدم المعطيات التي قال إنه تتوفر عليها لاثبات ادعاءاته لوسائل الإعلام والجهات المختصة.

هذا وخلافاً لادعاءاته الباطية فإن المعني بالأمر موضوع متابعة تأديبية من أجل إخلال مهني بناء على خرق واجب التحفظ، على خلفية قيامه بعقد اجتماع مع قاضي الاتصال الفرنسي ومسؤولين بالسفارة الفرنسية، مخالفاً بذلك قرار تعليق اتفاقيات التعاون القضائي بين البلدين من غير أن يكون مخولاً بذلك، وأيضاً بسبب ما أدلى به من تصريحات علنية عقب الاجتماع المذكور تناقض أسس الموقف الرسمي للمغرب والاعتبارات التي دفعته إلى اتخاذ قرار تعليق اتفاقيات التعاون القضائي بين البلدين.